

1- أثر الفقه الاسلامي في مدونات الغرب :

المصطلح الغربي من أول أدوات التقدير في القانون الأوربي

عبد العزيز بن عبد الله

تتضمن الحضارة الفلسفية والخلقية قد اُندرجت في المدونات الاوربية في مختلف مجالات الفكر التشريعي دبلوماسيا وعسكريا ومهنيا

نعم ان الاتصالات بين الاسلام واوروبا قد وصلت تدريجيا عن طريق الاندلس وصقلية كما تبلورت عن طريق مراسي البندقية وجنوة وبيزة وقد كان التجار الاوربيون يقضون عدة شهور في الشرق في اوائل الخريف ونصف الربيع من كل عام . فكان ذلك أول اتصالهم بالاخلاق والمعادن الاسلامية مما تنخفض عن نواة القانون التجاري الدولي الذي برز أول ما برز من خلال انتشار مبدأ حرية البحار وذلك منذ القرن الثاني عشر الميلادي . وقد كان للبوحدنين دور فعال في ذلك حيث وضعوا المبادئ الاساسية لهذه القواعد وحاربوا القرصنة باحداثهم مليشية خاصة بتأمين البحار في الوقت الذي كانوا فيه سادة المتوسط مما حدا صلاح الدين الايوبي الى الاستنجاد بالاسطول المغربي ضد الصليبيين . وقد كان — كما يقول اندري جوليان في كتابه (تاريخ الشمال الافريقي) — أول

اما بخصوص المجالات الاخرى وخاصة منها العلوم التي تتصل من قريب او بعيد بالفقه والقانون فقد كان للشريعة الاسلامية اثرها القوي في تشكيل التقاليد الاوربية وبفورة اختيارها منذ القرن التاسع الميلادي أي بعد مرور مدة قليلة على انتشار الدين الجديد في اسبانيا وجنوب فرنسا واطاليا وبعض الجزر المتوسطية وبرز هذا المعطاء الاسلامي الجديد هو مبادئ الاخلاق العولية وقد صنف صديقي وزميلي مارسيل بوازار Marcel Boisard كتابا في هذا الصدد كان اسمه الاول الاسلام والخلق الدولي .

L'Islam et la morale Internationale

وقد عرض على كتابه القيم في مسودته بجزئية تبيل طبعه للمشورة قبل ان ينشره في جزء واحد باسم جديد هو (انسية الاسلام Humanisme de l'Islam) كما اهداني دراسة أخرى باللغة الانجليزية حول التأثير المحتمل للاسلام في القانون العمومي والدولي (الغربي) .

وقد أصبح اليوم من البديهي ان كثيرا من

التاسع عشر بعد (حرب القرم) وقد نص (ماس لاطرى) على ذلك من خلال معاهدة أبرمها الموحدون انطلاقاً من الآية الشريفة « ولا تزر وازرة وزر اخرى » وقد قام اليهود بدور كبير في تسهيل نشر هذه المبادئ التي ادرجوا الكثير منها في تلمودهم دعماً لنصوصه التشريعية .

وقد اقتبس (الفونس التاسع) - الحكيم ملك تشنالة وإمبراطور الغرب (1272 م) متأثراً بمعطيات الحضارة الإسلامية في النصف الثاني للقرن الثالث عشر - من عدد كبير من المصادر العربية وهو الذي جدد جامعة سالامانكا التي قامت بدور كبير في وضع ما أدى إلى القانون الدولي الحديث وقد كتب الفونس هذا أول مدونة قانونية في أوروبا سماها Las Siete Partidas (نشرت بتعليق لاتينية من طرف Gregorio Lopez في ثلاثة مجلدات (مدريد 1829) وقد استلهمها خاصة من قانون (الولايات) في الأندلس المسلمة الراجع إلى عام 1280 م / 679 هـ .

فكان اقتباساً فعلياً من الشريعة الإسلامية . ولا يخفى على المختصين الذين يحاولون التفسير بين نحوى النصوص وتاريخ صدور هذه النصوص ، ما كان من اثر لهذا الكتاب اللاتيني في نشوء القانون الدولي الأوربي في العصر الحديث .

وقد بدأ فريديريك الثاني Frederik II of Hohenstauffen ، ملك مقلية وإمبراطور جرمانيا (1250 م) ، يستمد من التراث الإسلامي وهو الذي أسس جامعة نابلس عام 1224 م وجعلها بالمخطوطات العربية وكان (طوماس الاكوينى) (المتوفى عام 1274 م) من تلاميذه وقد اعتبر فريديريك هذا أول ملك مبدع وخلاق وضع الكثير انطلاقاً من المناهج العربية . من ذلك وضعه للنضرائب المباشرة وغير المباشرة والهيكل العسكرية والرسوم الجمركية واحتكار البولة للبعائن وبعض البضائع ما كان يعرف في الشريعة الإسلامية منذ القرنين التاسع والعاشر ولكنه أصبح نموذجاً احتذته أوروبا كلها .

وقد كان الفرنج في فلسطين يتلقفون الآراء والنظريات الإسلامية لا فرق بين الموراني والتكنولوجي منها خاصة في مجال الزراعة والتجارة وتنظيم الصحة العمومية ، ومن مظاهر هذا التأثير بروز روح التسامح بدل العنف لدى الفرنج الذين كانوا يحضون حذو المسلمين بفلسطين وسوريا في كل نصراتهم بل أن نظام الكثير من المؤسسات المسيحية مثل les templiers

استلهم في البحر الأبيض المتوسط . والموجدون هم أول من لقن مصطلحات التجارة الدولية أيضاً لأوروبا. هذا وإن أول بادرة نتجت عن حرية التبادل التجاري بين الشرق والغرب خاصة في المتوسط هي ظهور عملاء تجاريين مهدوا للمبادلات الدبلوماسية فاصبحوا عبارة عن قناصل أوربيين على التراب الإسلامي بعد الحروب الصليبية وقد بادر الإيطاليون والتطلانيون الألبان وتجار جنوب فرنسا (ناحية بروفانس) إلى إقامة هذه القنصليات في الشرق الإسلامي فكان من لوازم هذا التأثير إدراج نص قانوني في دستور بلدية برسيلى منذ القرن الثالث عشر حول احترام ملكية الأجانب ولو في أمان الحرب وذلك احتذاء بما كان يتمتع به التجار الفرنسيون على الشواطئ المصرية والسورية . ومعلوم أن حماية المسافرين والتجار الأجانب كانت تنقسم منذ أوائل الإسلام بسمة الوجوب في دار الإسلام ، وقد تبلور التأثير الإسلامي عملياً في التخصيص على هذه المبادئ فعلا في المعاهدات التجارية . مثال ذلك المعاهدة التي أمضيت عام 895 هـ / 1489 م بين جمهورية فلورنسا والسلطان المملوكي قايتباي أمير القلعة بالقاهرة وقد تم توقيعها بعد ثلاث سنوات من المفاوضات برزت خلالها أولاً كمرسوم سلطاني لتوثيره الإدارية بمصر وسوريا قبل أن تكون معاهدة مع تجار أوربيين . وقد نص هذا المرسوم بالإضافة إلى حماية التجار وضمان حقوقهم على عدة بنود تتعلق برسوم الجمارك (14 %) والقواعد الإدارية المتبعة وإقامة قنصلية بين التجار داخل فنادقهم ووسائل تحويل القروض بسل نص المرسوم حتى على إمكان التحكيم على يد السلطان بين تجار فلورنسا وتجار أوربيين آخرين على الأراضي أو المياه المملوكية كل ذلك انطلاقاً من الشريعة والتقاليد الإسلامية .

وقد أدت المبادلات التجارية بين الشرق الإسلامي وأوروبا لا إلى امضاء معاهدات دولية بحسب بل إلى تطوير الاعراف الجمركية والقوانين الإدارية والبحرية والحربية مع أوروبا الغربية ، وقد تأسست في الأندلس عام 741 هـ / 1340 م قنصلية للبحر كما وضعت مدونة للتقاليد والقواعد تجمعت فيها نصوص ظهرت منذ القرن الحادي عشر الميلادي أيام الموحدين ، وقد تم ذلك أولاً في برشلونة حيث نشرت مجموعة قواعد لتنظيم التجارة البحرية والنص على عدم للمسؤولية الجماعية مما لم يعرف إلا خلال القرن

أ. أو غروسيو المعبد الذين تكونوا بفلسطين ، و hospitaliers كان مستبدا منذ أوائل القرن الثاني عشر من التنظيمات الإسلامية خاصة منها نظام الرباط ، وقد برزت الفلسفة الإسلامية آنذاك وربطت بصلبة وثيقة بين القانون والأخلاق وبين الفرد والحكومة وظهر الإنسان في عمله الخلاق كشخصية مستقلة . حاول أن تخلق من خلال القانون الشروط الاجتماعية التي تبرز كرامة الإنسان ومسؤوليته ، وقد ترجم الكثير من الدراسات الأكاديمية في القانون والإدارة بإيطاليا من النصوص العربية وراجت بأوروبا كلها على يد الأساتذة الذين كانوا ينتقلون حسب العادة من جامعة إلى أخرى ، وقد كان لهذا الطابع الخلقى في الشريعة الإسلامية أثره الأسمى في أوروبا المتوسطية مما رقى الشعور والحاسة القانونية وكان هذا المظهر بدون شك الميزة المثلّية في الآثار الإسلامية التي كينت نظرية العدالة وتطبيقاتها الفعلية عند الغربيين ، من ذلك اعتبار كل من نتجه إليه التهمة بريئا إلى أن يتحقق العكس وهذا هو مبدأ براءة الأصل الذي جاء به الإسلام منذ البداية ومعلوم أن (لويس التاسع) أو لويس القديس (1270 م) ، ملك فرنسا الذي عاش بفلسطين وخالط علماء الكلام أمثال (طوماس الأكويني) ، قد تأثر مباشرة بالإسلام في بنائهم التطبيقية بأرض فلسطين فظهر ذلك في إصلاحاته

التشريعية وقد أشار إلى ذلك Joinville في مذكراته (Mémoires) وكان قد صاحب لويس التاسع إلى مصر (توفي عام 1317 م) (كما ذكر ذلك Charles Klein في كتابه (لويس القديس ملك بين اقدام الفتراء باريس 1970 ص 60) .

وهكذا يمكن القول بأن تأثير الإسلام في أوروبا قد شمل كل المجالات سواء منها الدبلوماسية (باحداث تنصليات) أم اقرار مبدأ شخصية القانون وكرامة الاجنبي وضمان حقوقه واساليب اعلان الحرب ووسائل تمويض العدو وحماية الاسرى والمرضى والمجزة واستعمال الشارات الضوئية خلال المعارك الليلية وحام الزاجل في المواصلات وطريقة توزيع الغنائم ومبادئ الفروسية ، وقد بلغت هذه التأثيرات الانسانية حتى ملوك الجerman الذين كان لرهبتهم اوثق الصلات ببلاط فريديريك الثاني بصقلية .

على ان المغرب بالخصوص كان له بالاضافة الى المبادرات الخلافة في العصر الموحدى ابداعات أشار اليها الاستاذ كايبي (Caillé) في الكتاب الذي وضعه حول المعاهدات والائتمانات والمراسيم في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله حيث أبرز طابع الخلق والابداع لكثير من المبادئ التي اندرجت في مدونات القانون العمومي الدولي بأوروبا .